المرأة في فلسطين بين ثلاثية:
حماس والسلطة الفلسطينية وإسرائيل

تقييم احتياجات الحركة النسوية الفلسطينية

صندوق درية النسوي
2022

الأهداف

يهدف تقييم الاحتياجات هذا إلى توجيه مسارات التمويل للحركات النسوية الفلسطينية عبر المناطق الجغرافية (الضفة الغربية ، غزة ، أراضي 48 ، الشتات واللاجئين) وإجراء مراجعة للاتجاهات الحالية التمويلية عبر القنوات المختلفة في فلسطين كالمساعدات الإنسانية ، تمويل الأزمات والدعم الطارئ ، دعم الصحة النفسية ، إلخ .

مناهج وأدوات البحث

يتبنى البحث منهجيات البحث النسوي لجمع وتحليل البيانات السياقية حول الوضع الحالي للنساء والفتيات الفلسطينيات والعقبات التي تواجهها. يدمج البحث البيانات السياقية حول التحديات وعدم المساواة التي تواجه المرأة الفلسطينية مع البيانات النوعية الأولية الصادرة عن الناشطات من مناطق جغرافية مختلفة (الضفة الغربية ، غزة ، 48 ، الشتات واللاجئين) حول أولويات الحركة النسوية واتجاهات التمويل. يعكس هذا التقييم توجهات منظمات المجتمع المدني النسوية والنساء والناشطات في المجتمعات المحلية وتصوراتهن للعنف الهيكلي والعقبات التي تواجه المرأة مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المرأة في الساحة السياسية .

أدوات جمع البيانات

الأدوات المستخدمة في سياق هذا البحث هي مراجعة البيانات الثانوية ومقابلات رئيسية مع القيادات النسائية في منظمات المجتمع المدني والنسويات من مختلف المناطق في فلسطين:

- مراجعة البيانات الثانوية: وتشمل مراجعة الوثائق والمراجع الأخرى ذات الصلة والمواد المتوفرة حول التحديات التي تواجه النسويات الفلسطينيات وآليات التمويل وأبرز العقبات التي توجهها هذه المسارات. كانت هذه المراجعة خطوة إستراتيجية في تحديد التمييز متعدد الأوجه الذي تواجهه النساء الفلسطينيات ومنظمات حقوق المرأة. تم تحديد نتائج المراجعة كأساس للمناقشات خلال المقابلات والمناقشات مع المجموعات .

- مقابلات مع مصادر المعلومات والمخبرين الرئيسيين: أجريت مقابلات فردية مع ممثلات منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الناشطة والناشئة، والناشطات النسويات، ومعظمهن يعتبرن خبراء وطنيين وقياديات في مجالات تخصصهن .

- تم إجراء مناقشات جماعية مركزة مع ناشطات ونسويات وممثلات عن منظمات المجتمع المدني النسائية والنسوبية في فلسطين. تم إدراج منظمات المجتمع المدني المختارة بناءً على تمثيلها لمجموعات مختلفة من النساء اللواتي يجب إعلاء أصواتهن .

أسئلة البحث

ما هي الاحتياجات الناشئة للنسويات الفلسطينيات واستكشاف الحاجات المتزايدة في ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والظلم وأوجه الشبه والاختلاف بين المناطق المختلفة (الضفة الغربية ، غزة ، 48)
ما هي آليات واتجاهات التمويل المختلفة (المساعدات الإنسانية ، تمويل الأزمات ، دعم الصحة النفسية ، دعم الطوارئ ، إلخ)؟ استكشاف ما إذا كانت هذه الآليات تستجيب للاحتياجات النسوية والناشئة والاقتراحات / التوصيات لمسارات التمويل الجديدة .

مقدمة

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد النساء في فلسطين بلغ حوالي 2.57 مليون أنثى بنسبة 49% من عدد السكان المقدر في منتصف عام 2021 في فلسطين، والذي قُدر بحوالي 5.23 مليون فرد، وتشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن عدد النساء في الضفة الغربية بلغ 1.530.924 أنثى، فيما بلغ عدد النساء في غزة 1.039.200 أنثى، وفي ذات السياق ذكرت دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن عدد سكان الداخل بلغ بنهاية عام 2020 نحو 9.190 مليون نسمة، بينهم 6,806 مليون يهودي (74%)، و1,930 مليون عربي أي 21%، وتشير بعض التقارير إلى أن نسبة السكان في الداخل المختلط تتوزع بين الرجال والنساء بنسبة 50% لكلٍ من الجنسين، وهو ما يعني أن النساء في فلسطين بشكل عام يُشكلن نسبة كبيرة من التركيبة السكانية تضاهي تقريباً نسبة الذكور، وهو الاعتبار الذي تتعاظم معه الحاجة إلى تسليط الضوء على أوضاع المرأة في فلسطين (قطاع غزة - الضفة الغربية - الداخل الإسرائيلي).

في ذات السياق، يوجد حاجة ملحة لتسليط الضوء على أوضاع المرأة الفلسطينية في ظل المباحثات الجارية حالياً بين الحركات الفلسطينية، والتي يُنتظر أن تمهد لإجراء الانتخابات الفلسطينية، وهي الانتخابات التي ستكون النساء أحد محددات حسمها وإنجاحها، سواءً كموظفات في اللجنة أو مرشحات أو ناخبات أو مراقبات على سير العملية الانتخابية، فضلاً عن ما أعلنته لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من أن النساء يشكلن نحو نصف المسجلين للانتخابات الفلسطينية.

أولاً- المرأة في قطاع غزة:

في قطاع غزة، تبنت حركة حماس مؤخراً بعض القرارات التي أثارت جدلاً كبيراً في ضوء ما تمثله من تضييق على المرأة وتعنت ضدها، ففي يوليو الماضي أصدرت حركة حماس تعليمات لوزارة شؤون المرأة، تقضي بضرورة التنسيق المسبق مع الحركة قبل تنفيذ أي مشاريع تتعلق بمجال حقوق المرأة، وهو ما اعتبرته الوزارة تضييقاً جديداً على المرأة في غزة، وتضييقاً على العمل الأهلي والحقوقي بشكل عام، كذلك أصدر المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في غزة - والذي تديره حركة حماس - في فبراير الماضي، أوامر وتعليمات بمنع سفر الأنثى غير المتزوجة بكراً أو ثيباً دون الحصول على إذن وليها، وهو القرار الذي فرض المزيد من القيود على سفر

النساء في غزة، وكانت حركة حماس في مارس 2017 قد قررت إلغاء إجازة يوم المرأه العالمي في غزة، لكن حماس في المقابل أعلنت في منتصف مارس الماضي عن أن مجلس شورى الحركة انتخب ولأول مرة سيدة لعضوية المكتب السياسي للحركة بالإضافة إلى رئيسة الحركة النسائية، وقد حاولت الحركة التسويق لهذه الخطوة على أنها تعكس الدعم الكبير منها للمرأة في قطاع غزة، والأهمية التي توليها لهذا الملف، لكن العديد من الاتجاهات نظرت إلى هذه الخطوة على أنها مجرد إجراء شكلي لتلميع صورة الحركة.

بالإضافة لما سبق يوجد القمع الذي تمارسه حركة حماس إزاء الفلسطينيين بشكل عام في قطاع غزة، بما في ذلك النساء، وقد رصدت العديد من المنظمات الدولية هذا القمع ووثقته في تقاريرها، لكن هذا القمع تجسد بشكل واضح في تعامل حركة حماس مع التظاهرات التي خرجت في غزة في 14 مارس 2019، رفضاً للواقع المعيشي في القطاع ورفض فرض الضرائب على المواد التموينية، حيث خرج الفلسطينيون وهم يحملون شعارات حاملين بعض أدوات المطبخ، وبعضهم الآخر حمل لافتات خُطّ عليها شعار "بدنا نعيش"، وهو إسم الحراك الشعبي الذي دعا اليه رواد مواقع التواصل الاجتماعي، وبعض الفرق الشبابية التي لا تحمل لوناً سياسياً أو فصائلياً، فضلاً عن النساء التي رصدت العديد من التقارير الإعلامية مشاركتهم بشكل واسع في التظاهرات، لكن الأجهزة الأمنية والشرطة الفلسطينية التابعة للحكومة الموازية في غزّة استنفرت كلّ قوّاتها الأمنية والاستخباراتية لمراقبة الوضع، وتعاملت مع نزول المواطنين إلى الشارع بالقمع والضرب، ولم تكتف حماس بهذا القدر بل طلبت من عناصرها النزول إلى الشارع في مسيرات ضدّ الحراك، والمواجهة مع المشاركين فيه وتحريك عناصر "حماس" الإعلامية لمواجهة الحراك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ولم يقتصر الاعتداء على المشاركين، بل تعدى ذلك بالاعتداء على جهات التوثيق، فاعتدت عناصر "حماس" بالضرب على مدير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وضربوا واعتقلوا عدداً من الصحافيين وصادروا معداتهم ومسحوا محتواها.

في ذات السياق، تواجه المرأة الفلسطينية في قطاع غزة جُملة من التحديات ذات الطابع الاقتصادي، ففي الوقت الذي ترأس فيه النساء في غزة حوالي 9% من أسر القطاع وفقاً لمركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فإن مظاهر وأشكال "العنف الاقتصادي" تتزايد بحق نساء القطاع، خصوصاً في ظل الشلل الذي أحدثته جائحة كورونا على الحياة الاقتصادية في قطاع غزة، وامتداداتها السلبية على الأسرة عبر تعطيل عمل الزوج أو الإبن أو الأخ وبالتالي زيادة الأعباء الاقتصادية على المرأة لتدبير شؤون المنزل اللوجستية والصحية فضلاً عن تحقيق الأمن الغذائي، جدير بالذكر أن المؤشرات الاقتصادية للمرأة الفلسطينية في قطاع غزة كانت متدنية أصلاً قبل الجائحة، حيث وصلت نسبة البطالة بين صفوف نساء القطاع إلى 68% حسب مركز شؤون المرأة - منظمة غير حكومية - مقابل 35% للذكور، وأشار المركز كذلك إلى أنه على الرغم من التقدم الكمي لمشاركة المرأة في في العملية التعلمية، وتوفر القدرات المعرفية للمشاركة في سوق العمل، إلا أن هذه المشاركة ظلت محدودة ولم تتعدَ 21% من نسبة القوى العاملة للمرأة المؤهلة للاندماج في سوق العمل، كذلك أشار الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أنه في الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الفقر العام في قطاع غزة حوالي 64%، إلا أن النساء هن الأكثر فقراً حيث وصلت نسبة الفقر بين صفوفهن إلى حوالي 87.7%، أما الأسر التي ترأسها

نساء والتي تبلغ حوالي 10% فإن نسبة الفقر تبلغ في صفوفها حوالي 52%، وقد تفاقمت هذه الأوضاع الاقتصادية بعد جائحة كورونا وما ترتب عليها من إغلاق شامل، حيث أصبحت المرأة تشرف على كافة تفاصيل الأسرة نتيجة الحجر المنزلي، وبالتالي أصبحت المرأة - مع ظروفها الاقتصادية المتدنية - معنية بتمكين أولادها من الوصول إلى مصادر التعليم عبر شبكة الإنترنت، ومعنية بتوفير وتحقيق الأمن الغذائي لهم، ومعنية كذلك بالتوجيه والإرشاد الصحي لهم في ظل انتشار فيروس كورونا.

جدير بالذكر أن هنالك عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية المهمة في قطاع غزة والمعنية بشؤون المرأة، ومنها: وزارة شؤون المرأة بغزة - مركز شؤون المرأة غزة - جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية -جمعية عايشة لحماية المرأة والطفل - جمعية المرأة المبدعة - جمعية وفاق لرعاية المرأة والطفل - جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية - المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات - اتحاد لجان المرأة الفلسطينية - جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية - جمعية تنمية المرأة الريفية بغزة - برنامج مبادرة النوع الاجتماعي بوكالة غوث الدولية - مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة .

ثانياً- المرأة الفلسطينية في الضفة الغربية:

تواجه المرأة الفلسطينية واقعاً مأزوماً، خصوصاً على صعيد ضعف المشاركة السياسية المؤسسية، فعلى الرغم من استحداث السلطة الفلسطينية عام 2003 لوزارة شؤون المرأة، والتي أنشأت في الفترة ما بين 2012 و2014، في عهد الوزيرة "هيفاء الآغا" العديد من الوحدات المعنية بالمرأة في الهيئات الحكومية الفلسطينية، من أجل التعاطي مع مشاكل المرأة لا سيما ما يتعلق بالمشاركة السياسية، إلا أن جهود تلك الوحدات ومُنجزاتها لا تزال ضئيلة، فمن بين الأعضاء الخمسة عشر في المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية، هناك سيدة واحدة فقط هي حنان عشراوي (رئيس دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة)، ومن بين المحافظات الستة عشر في الضفة الغربية وقطاع غزة، هناك محافظة واحدة فقط هي محافظة رام الله والبيرة ترأسها سيدة، هي ليلى غنّام. وكذلك الحكومة الفلسطينية برئاسة محمد اشتية تضم ثلاث وزيرات من أصل 22 منصباً وزارياً، وهن وزيرة الصحة "مي كيلة"، ووزيرة السياحة "رولا معايعة"، ووزيرة شؤون المرأة "أمل حمد". وتنتمي هؤلاء النساء جميعهن، باستثناء عشراوي، إلى حركة فتح.

كذلك أشارت بيانات مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2020 إلى أن مشاركة النساء في عملية صنع القرار لا تزال محدودة، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و13% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، أما على مستوى البلديات حيث لا يوجد أي امرأة رئيسة فإننا نجد أن هناك ثلاث C اما بالنسبة للبلديات المصنفة ،(A+B) بلدية في البلديات المصنفة رئيسات بلدية مقابل 97 للرجال . وحوالي 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء، أما عن أعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في 2019

فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال، ويشكل وجود النساء ولو بنسبة قليلة مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية لتبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019.

جدير بالذكر أنه على الرغم من انضمام السلطة الفلسطينية عام 2014 إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) دون إبداء أي تحفظات، غير أن هنالك بعض الإشكالات التي تواجه هذه الخطوة حتى الآن، إذ لم يُنشر نص اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية للسلطة الفلسطينية، وبهذا تظل غير مُلزمة للقانون المحلي، كذلك أصدرت المحكمة الدستورية العليا، المخولة بتنظيم مكانة الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني، قراراً في نوفمبر 2017 يتيح للمحاكم الامتناع عن تطبيق الاتفاقيات التي تخالف القانون الفلسطيني. وهذا يسمح بإصدار صلاحيات تنفيذية غير مستندة إلى لوائح تنظيمية ويسمح للجهاز التشريعي باستدامة السلطة الأبوية المسيطرة، جدير بالذكر أن التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات الفلسطيني، منحت كوتة للنساء تضمن ألا يقل تمثيل النساء عن امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى، ومن ثم امرأة من كل أربعة أسماء، أي أن القائمة في حدّها الأدنى (16 مرشحًا)، يجب ألا يقل عدد النساء المترشحات فيها عن 4، أي أن كوتة الترشيح بالنسبة للنساء وصلت إلى 26%، وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية أن النساء يشكلن نحو نصف المسجلين للانتخابات الفلسطينية، وقالت اللجنة إن عدد النساء المسجلات للانتخابات الفلسطينية 2021 بلغ 1.247 مليون امرأة، يشكلن ما نسبته حوالي 49% من إجمالي عدد المدرجين في سجل الناخبين، لكن على الرغم من هذه التعديلات فإنه لا يوجد ضمانات لوصول هذه الكوتة للبرلمان، نتيجة طبيعة توزيعة النساء في القوائم، وتوقعات عدم وصول عدد كبير من القوائم لنسبة الحسم المقدرة بـ1.5 %؛ أي 28 ألف صوت في حال بلغت نسبة المشاركة 75%.

وفي سياق متصل كانت العديد من التشريعات والقوانين الفلسطينية قد اشتملت على مواد تعفي قاتل النساء من العقوبة وتنص صراحةً على إعطاء الإذن لولي الأمر الذكر في العائلة لقتل المرأة ذات صلة القرابة من الدرجة الأولى في بعض الحالات التي تشير لها هذه المواد، ومنها المواد 340، 98 من قانون العقوبات، والمادتان تتعلقان بتخفيف العقوبة إلى حد يصل إلى الإعفاء من العقوبة نهائياً، في حال قتل المرأة عند ضبطها في وضع جنسي خارج العلاقة الزوجية، أما المادة 99 من قانون العقوبات فتعطي الحق لولي الدم بإسقاط الحق الشخصي الذي يتم الاستناد إليه في معظم الحالات التي يتم فيها إعفاء الجاني من العقوبة، علماً أن الجاني هو نفسه ولي الدم، أي إنه يعفي نفسه من العقوبة أو يعفي شريكه في الجريمة. والمادة 308 التي تنص على إعفاء المغتصب من العقوبة إذا تزوج من الفتاة التي اغتصبها، لكن تم الضغط على الحكومة الفلسطينية من أجل إلغاء هذه المواد، وبالفعل تم إلغاؤها أو تجميدها، لكن مع ذلك تشير الجمعيات النسوية الفلسطينية إلى أن المشكلة الرئيسية تكمن في عدم وجود منظومة قانونية واجتماعية تجرّم العنف ضد النساء وتعاقب المجرم وتحمي الضحية وتساعدها على تجاوز هذا العنف، وهو الأمر الذي يمكن أن يتم عبر البدء من إقرار مشروع قانون حماية الأسرة من العنف الذي بدأ العمل على تطويره منذ عام 2004، وحتى اللحظة لم يرَ النور، ثم قانون أحوال شخصية جديد، وقانون عقوبات جديد متوافق مع

قانونَي الأحوال الشخصية وحماية الأسرة من العنف وليس متناقضاً معهما كما هو حالياً. كذلك تعديل مجموعة القوانين التي تم استحداثها مع مجيء السلطة الفلسطينية، مثل قانون الجرائم الإلكترونية وقوانين العمل (قانون العمل وقانون الخدمة العسكرية وقانون الخدمة المدنية) وجميع القوانين الأخرى المعمول بها لتتضمن مواد تمنع العنف وتحمي من التحرش والإيذاء، وتجرّم المعتدي وتنصف الضحية.

حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن نسبة الأسر المعيشية التي ترأسها أنثى في الضفة الغربية تبلغ 12% من إجمالي الأسر، ووفق أحدث بيانات لوزارة شؤون المرأة الفلسطينية فإن نسبة النساء العاملات بأجر أقل من الحد الأدنى للأجور تبلغ نحو 40%، وتبلغ نسبة الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة نحو 24%، فيما بلغت معدلات البطالة بين صفوف النساء 39%، ووصل معدل مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 19%، هذا وبلغت نسبة النساء العاملات في القطاع الحكومي المدني 42%، وهي مؤشرات تعكس تدني أوضاع النساء في الضفة الغربية على المستوى الاقتصادي، وهي الأوضاع التي تفاقمت في ظل جائحة كورونا. بالإضافة لما سبق فلا يختلف تعامل السلطة الفلسطينية مع الاحتجاجات والتظاهرات الفلسطينية، كثيراً عن حركة حماس، ففي أواخر يونيو الماضي ومطلع يوليو، خرج المئات من الفلسطينيين في تظاهرات مطالبين برحيل الرئيس الفلسطيني محمود عباس بعد وفاة ناشط سياسي منتقد لعباس "نزار بنات" خلال عملية اعتقاله، وقد غلب على هذا الحراك في الضفة، تجاوزه للجغرافيا والنوع الاجتماعي والعامل الجيلي، حيث شاركت كافة فئات المجتمع الفلسطيني، لكن السلطة الفلسطينية استخدمت الأدوات القمعية في التعامل مع هذه التظاهرات، ولجأت إلى تجييش بعض أذرعها واستخدام منطق شارع ضد شارع- أي شارع موالي ضد شارع معارض، كأحد آليات التعامل مع هذا الحراك وقمعه، وهو الأمر الذي أدى إلى المزيد من القمع لمجتمع الضفة الغربية بما في ذلك القطاعات النسائية.

جدير بالذكر أن هنالك العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بملف المرأة في محافظات الضفة الغربية، ومن أهمها: وزارة شؤون المرأة - مركز القدس للنساء - اتحاد لجان المرأة الفلسطينية - اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي - الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية -اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني - مركز الدراسات النسوية - معهد سياسات النوع الاجتماعي - مؤسسة أدوار للتغيير الاجتماعي - جمعية تنمية وإعلام المرأة - جمعية المرأة العاملة - وكالة الغوث - مؤسسة أصالة - طاقم شؤون المرأة - مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي - منتدى النساء الفلسطينيات - منتدى سيدات الأعمال - الاتحاد النسائي العربي.

ثالثاً- المرأة في الداخل المحتل:

تشكل النساء الفلسطينيات المواطنات في الداخل المحتل، ما يقارب من نصف الأقلية القومية الفلسطينية التي تصل نسبتها إلى ما يقارب الـ20% من مجموع سكان المجتمع الداخلي المختلط، وبشكل عام تواجه النساء الفلسطينيات في مجتمع الداخل عواقب جمة بسبب سياسات العنصرية والتمييز الإسرائيلي، لكن آثار هذه السياسات تتضاعف في حق النساء بسبب المفاهيم الاجتماعية حول مكانة المرأة وبسبب القوانين والتقاليد الاجتماعية المفروضة

عليهن، وقد أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها" والذي قُدم إلى لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة في مايو 2019، على قلقه الشديد إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة الآثار الجسيمة الناجمة عن إستمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع بجميع مظاهره، وقد أشار تقرير لجريدة السفير العربي اللبنانية في 20 يوليو 2020، إلى أن نساء الأراضي المحتلة قد يكونون الأكثر معاناة بين النساء الفلسطينيات بشكل عام وذلك في ظل هيمنة الذكورية والأصولية بما يساهم في تفشي العنف ضدهن، يضاف إلى ذلك ممارسات الشرطة والقضاء الإسرائيليان المستقيلان عن تطبيق القانون ضد مرتكبي جرائم القتل، وقد ذكرت المديرة العامة لجمعية "كيان" وهي تنظيم نسوي في حيفا، أن حصيلة من قُتل من النساء خلال عام 2020 هو ثمانية نساء، موضحةً أنّ نسبة النساء اللاتي توجهن بشكاوى وبلاغات على خلفية تعرضهن للعنف الأسري ارتفعت بزيادة 40 في المئة خلال الأشهر الماضية، وتحديداً في فترة انتشار وباء كورونا، وفي عام 2019 سُجل مقتل 11 امرأة فلسطينية في أراضي الداخل المحتل نتيجة العنف بأشكاله المتنوعة، بينما سجل عام 2018 مقتل 14 امرأة، وفي عام 2017 سُجّل مقتل 10 نساء، أما عامي 2015-2016 فسجّل مقتل 24 امرأةً فلسطينية.

وحول آلية الردع القانوني أكدت جمعية "كيان"أن الشرطة والقضاء الإسرائيلي متواطئتان في التعامل مع الجناة، فيما يخص النساء العربيات، وأن 80 في المئة ممن قُتلن كنّ قد تقدمن بشكوى في مراكز الشرطة الإسرائيلية إلّا أنّها تجاهلتهن. وحين يقبض على الجناة، فإن القضاء الإسرائيلي في أغلب الأحيان يعمل على إطلاق سراحهم.

ملاحظات عامة

هناك تناقض كبير فيما يتعلق بممارسات حركة حماس إزاء النساء في قطاع غزة، وهو التناقض الذي ربما يكون مرجعه الصراع بين الجناح الدعوي والفكري (المتشدد) داخل الحركة، والجناح السياسي (البراجماتي) الذي يريد النأي بالحركة عن انتقادات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية خصوصاً الحقوقية منها.

إن التنظيمات الحركية في غزة مثل حماس والجهاد الإسلامي، لا تختلف كثيراً عن التنظيمات المتطرفة العنيفة، فيما يتعلق بتوظيفها للنساء وطبيعة أدوارها في الهرم التنظيمي، وهي الأدوار التي تقتصر على أمور التربية الجهادية للأطفال، والدعاية الجماهيرية، إلا أن هذه الأمور بعيدة عن القيادة والتخطيط وصنع القرار داخل التنظيم. توظف حركة حماس المرأة في قطاع غزة على المستوى الشعبي والجماهيري، بعيداً عن وجود تمثيل وحضور حقيقي لها على المستوى التنظيمي والسياسي.

أكثر ما تعاني منه المرأة الفلسطينية سواءً في غزة أو الضفة الغربية هو الإقصاء السياسي والتهميش، وهو ما يتجسد في مستوى التمثيل السياسي للمرأة، فضلاً عن أوضاعها الاقتصادية.

وعلى الرغم من التعديلات الأخيرة التي طرأت على قانون الانتخاب الفلسطيني بما يمنح حصة من المقاعد للنساء بنسبة 26% لتمثيلها، إلا أن هنالك قصور تشريعي يتمثل في عدم الوصول إلى النسبة التي أقرتها اتفاقية بكين لعام 2005 وهي 30%، فضلاً عن وجود تحدي آخر يرتبط بالبعد المجتمعي من حيث سيادة وتجذر الثقافة الذكورية في المجتمع الفلسطيني.

نتائج البحث الرئيسية

يجب مراعاة الأولويات النسوية في سياق الاحتلال الإسرائيلي والذي يؤثر على المشاركة الاقتصادية للمرأة كما يتجلى في ارتفاع معدل البطالة خاصة بين الشباب الذين يشكلون حوالي 45٪ من السكان.

على الرغم من التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون أي تحفظ، لم يتم سن أي قوانين تستجيب لالتزامات الدولة الفلسطينية لهذه الاتفاقية وواجهت النسويات ومنظمات المجتمع المدني المدافعة عن الالتزامات هذه العديد من التهديدات وتعرضت لخطابات الكراهية من أجل إسكات النساء وإعاقة جهودهن.

كانت هناك العديد من المبادرات والجهود لتمكين النساء من الترشح للانتخابات البلدية من حيث بناء القدرات في مجال المناصرة وإدارة الحملات ومهارات التفاوض والتواصل واحتياجات المجتمع وكيفية التعامل مع وسائل الإعلام وكيفية الرد على خطاب الكراهية. ومع ذلك، لم يكن هذا كافياً لتغيير وضع المرأة الفلسطينية. من المهم تمكين المرأة سياسياً، حيث على الرغم من الموافقة على الكوتا على قوائم ترشيح النساء حيث وافقت الأحزاب مع المنظمات النسوية، إلا أن هذه الكوتا لم يتم تبنيها بالكامل ولم تضمن وصول المرأة إلى البرلمان منذ ذلك الحين، فقط فعلت على الترشح.

مسارات التمويل الحالية

- تم إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية، وتم تصنيف البعض الآخر على أنه منظمات حكومية، والبعض الآخر على أنه مجموعات إرهابية أو معادية للسامية. تتشكل بعض المنظمات وتبنى على زخم معين او في اوقات ونتيجة أحداث معينة لكنها تختفي بعد وقت قصير. هناك حاجة كبيرة لدعم استدامة المنظمات القاعدية والشعبية وغير المسجلة والمبادرات الفردية.
- يقدم المانحون التمويل المشروط بالإضافة الى وضع الكثير من العوائق والتي تصنف كل أشكال المقاومة على أنها إرهاب. إن الصراع الرئيسي الذي يحكم علاقات المنظمات غير الحكومية مع المانحين هو حول كيفية التعامل مع الاحتلال، وهناك صراع آخر حول الجهود غير الكافية لتخفيف القيود المفروضة من قبل الدولة والمجتمع على حقوق المرأة. تسعى الجهات المانحة الى تحقيق أولويات وأجندات مختلفة، وعلى هذا النحو، تحاول المنظمات غير الحكومية تعديل أنشطتها وتكييفها لتتوافق مع متطلبات المانحين ودعاوة تقديم العروض. هذا يدفع العديد من المنظمات غير الحكومية بعيدًا عن أهدافها أو عن الاستجابة للاحتياجات الملحة. يؤدي هذا

النقص في استجابة المانحين لأولويات منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والمحلية إلى تحويل الأموال إلى قضايا أخرى ليست ذات أولوية.

- تعتبر الأساليب المبتكرة ضرورية للتمويل، ومع ذلك، وفي السياق الفلسطيني، يجب دعم أولويات المنظمات غير الحكومية للاستجابة للسياقات والاحتياجات المحلية فقط كما تتصورها المنظمات والنساء أنفسهن. على هذا النحو، يجب أن تكون المبادرات موجهة نحو تحقيق أهداف والتأثير وليس تنفيذ الأنشطة فقط.
- التوزيع الجغرافي غير المتوازن للأموال حيث يتم توجيه جميع الأموال إلى المراكز في الدولة والمدن وليس إلى السياقات والمناطق الريفية.

بسبب غياب الخطط الاستراتيجية لدى معظم المنظمات غير الحكومية، فمن المهم إنشاء تمويل يضمن الاستدامة ويدعم مسارات القضايا الإنسانية. يقوم المانحون بتمويل عمليات العاجلة والطارئة، حيث يكون معظم التمويل إنسانيًا. على سبيل المثال، إذا كان هناك نقص في المياه في المنازل، تكون الشابات غير قادرات على الذهاب إلى المدرسة بسبب صحتهن واحتياجاتهن الجسدية، مما يخلق شكلاً جديدًا من أشكال التسرب المدرسي.

تم التأكيد على ضرورة وجود دراسات نسوية كشرط مسبق لتغيير الوضع الراهن. تتقاطع نقاط الضعف بين معظم الشرائح والمجموعات التي تواجه أشكالًا متقاطعة من التمييز وهي في وضع غير مؤات بشكل متزايد مثل أعضاء وأفراد مجتمعات الميم عين + والمشردات والمشردين الذين يفتقرون إلى شبكات الأمان الاجتماعي. على هذا النحو، فإن معالجة كل طبقة من طبقات التمييز أمر لا بد منه، وهناك حاجة لتطوير الخطاب ليكون متوافقاً مع الواقع. "النسويات بحاجة إلى العمل بين السياق التحليلي والسياسي."

أيضًا، ظهرت التوترات بين الأجيال ضمن الناشطات والنشطاء الذين يعملون على القرار رقم 1325. على سبيل المثال، مجموعة شباب أغورا التابعة للأمم المتحدة مُسيسة ومن المهم العمل معهن/م لإبقائهن/م متأصلات/ين في القيم والأجندات النسوية. على هذا النحو، يجب أن تشمل الأنشطة حوارات بين الأجيال حيث يمكن للشابات الاستفادة من خبرات الناشطات الاكبر سناً وتوفير أشكال جديدة لإعادة البناء الاجتماعي ومن الضروري دعم جيل الشباب داخل المنظمات النسوية.

تُستخدم جميع الأموال الحالية لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومع ذلك، فإن تدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي ليست شاملة ولا تدعم الناجيات من حيث الحماية أو السكن أو تأمين دخل ثابت. هناك حاجة ماسة للتمكين الاقتصادي، وتعزيز مشاركة المرأة في السياسة، وتعزيز مشاركتها في أجندة السلام والأمن والمفاوضات. ويجب أن تعمل الصناديق المستقبلية على إنشاء آليات للمساءلة والحماية.

على مستوى النسويات والناشطات

- على النسويات قراءة وتحليل ما تقوله وسائل الإعلام، ويجب أن يفهمن كيف يمكن للنسويات إعادة تشكيل الخطاب والسرديات وتقديمه إلى جمهور أوسع بما في ذلك الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والأفراد. يوجد لدى الإسرائيليين العديد من المتحدثين والممثلين الذين يشوهون الحقيقة وهناك قمع وإسكات تمارسه شركات عالمية خاصة مثل فيسبوك وإنستغرام الذين يحجبون رسوم أو كلمات خاصة ومفتاحية (مقاومة، شهداء، احتلال، فلسطين، إلخ) وهذا يؤدي إلى الغياب الكامل للحقيقة والأخبار الصادقة، وتم القضاء على كل المحتوى الذي يهدف الى ممارسة الضغط والمناصرة والدعوة.
- الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي من منظور تقاطعي: يستهدف العنف التقاطعي الذي يمارسه الرجال والقبائل والاحتلال ضد المرأة في ظل غياب الإطار القانوني لا في قانون الأحوال الشخصية ولا في قانون العقوبات. لا توجد إرادة سياسية لسن القوانين المتعلقة بالنوع الاجتماعي حيث كان المجلس التشريعي معطلاً منذ عام 2006 ولم يصدر الرئيس أي قوانين متعلقة بالنوع الاجتماعي، في حين تم سن قوانين أخرى تقوّض سلطة القانون وتعطي مزيدًا من السلطة التنفيذية لقوات الأمن. كانت هناك جهود متواصلة لتطوير قانون حماية أفراد الأسرة من العنف، ولكن رغم نشاط المجتمع المدني وتشكيل الائتلاف الوطني ، لم يتم سن هذا القانون بعد.

على مستوى الجهات المانحة والجهات الدولية

- تشكيل تحالف إقليمي ودولي لدعم المرأة في فلسطين ، وتضخيم ورفع أصوات النساء لمحاربة جميع أشكال التمييز البنيوي والمتقاطع الذي يفرضه الجنس والمهنة والدين. هناك حاجة لاتخاذ إجراءات جماعية من قبل منظمات حقوق المرأة والمنظمات غير الحكومية والنسويات تجاه المانحين الدوليين.
- التمكين الاقتصادي الذي سيؤدي إلى التمكين في المجالات العامة الاخرى. يتم تجاهل هذا البعد باستمرار من قبل الجهات المانحة والتدخلات المحلية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، مبادرات التمكين الاقتصادي هي حاجة قصوى في غزة، وعملية إعادة الإعمار غير حسّاسة تجاه النوع الإجتماعي ولا تأخذ احتياجات المرأة في عين الاعتبار. النسويات في غزة معزولات ويجب أن تركز الجهود على تمكينهن من مغادرة غزة.

- التنسيق مع السلطات المحلية في المناطق الريفية حيث لا وجود للجهات الحكومية وآليات إنفاذ القانون ضعيفة.
- دعم أنشطة المناصرة وتوفير المهارات والقدرات الفنية لتلافي الرقابة، ومكافحة إسكات المرأة، وتعميم المحتوى الفلسطيني وتشجيع حرية التعبير.